

MISSION PERMANENTE DE TUNISIE

AUPRÈS DE L'OFFICE DES NATIONS UNIES À GENÈVE

ET DES ORGANISATIONS INTERNATIONALES EN SUISSE

البعثة الدائمة للجمهورية التونسية

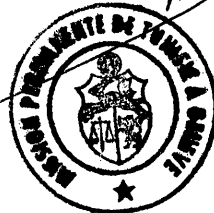
لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف

والمنظمات الدولية بسويسرا

N° # 303

La Mission Permanente de Tunisie auprès de l'Office des Nations Unies à Genève et des Organisations Internationales en Suisse présente ses compliments au Haut Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme, et se référant à sa note verbale n° NP/RH/I du 15 avril 2015, a l'honneur de lui faire parvenir, ci-joint, la contribution du Gouvernement Tunisien à l'étude sur l'impact du problème mondial de la drogue.

La Mission Permanente de Tunisie auprès de l'Office des Nations Unies à Genève et des Organisations Internationales en Suisse saisit cette occasion pour renouveler au Haut Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme l'assurance de sa très haute considération.



Genève, le 27 juillet 2015

Haut Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme
Palais Wilson
1211 Genève

OHCHR REGISTRY

27 JUL 2015

Recipients: Rule of Law



إجابة وزارة العدل على طلب المفوضية السامية لحقوق الإنسان
المتعلق بتقديم مساهمات لاجراء دراسة حول
"آثار مشكلة المخدرات العالمية على التمتع بحقوق الإنسان"

وبعد الاطلاع على مراسلة وزارة الشؤون الخارجية عدد 01288 بتاريخ 12 ماي 2015 وعلى المذكرة الشفوية الصادرة عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان التي تدعو من خلالها الدول الأعضاء لتقديم "كل المعطيات المفيدة" في إعداد دراسة حول آثار مشكلة المخدرات العالمية على التمتع بحقوق الإنسان وذلك عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان عدد A/HCR/28/L.22 والمتعلق "بمساهمة مجلس حقوق الإنسان في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية لسنة 2016"، نفيديكم بما يلي:

لقد تولّى مركز الدراسات القانونية والقضائية (خلية علوم الإجرام بالتعاون مع الإدارة العامة للسجون والإصلاح) انجاز دراسة ميدانية وقانونية حول موضوع تعاطي المخدرات وذلك سنة 2008 وبالتالي فلا تتوفر لدينا معطيات أو بيانات أكثر حداثة أو تحيينا مما تضمنته هذه الدراسة الميدانية.

ركزت الدراسة المشار إليها على محاولة تحديد الخصائص النفسية والبيئية لعينة من المساجين المودعين في قضايا تعاطي وترويج المخدرات بكل من سجنى "المرناقية" و"المسعين" وكذلك تبيان دور الأنساق الاجتماعية في تفشي هذه الظاهرة والوقاية منها في نفس الوقت. كما تناولت الدراسة بالتحليل واقع ترويج المخدرات والعود ودور الرعاية اللاحقة وبرامجها في إعادة تأهيل المدمنين. هذا بالإضافة إلى التطرق إلى الأبعاد التشريعية للمخدرات والعود.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي سعياً لتحديد أبعاد ظاهرة المخدرات وترويجها والعود إليها ومحاولة الوصول إلى نتائج وتوصيات من شأنها المساعدة على تبني استراتيجيات كفيلة بالحد من الظاهرة.

وللغرض أعد فريق البحث استمارة استبيان كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، وتم تطبيقها على كل فرد من العينة المدروسة.

وشملت الدراسة عينة تم انتقاء أفرادها بطريقة الاختيار التلقائي من بين المودعين بسجن "المرناقية" بولاية منوبة وسجن "المسعين" بولاية سوسة من متعاطي ومروجي المواد المخدرة والمؤثرات العقلية وتم اختيارها على أساس متغير العود.

وقد خضعت العينة لاستبيان وقع تمريره في الفترة المتراوحة من 24 مارس 2008 إلى 12 أبريل 2008 بوحدين سجنيين.

وتنقسم العينة إلى محكومين وموقوفين ومستأنفين من ذوي الفئات العمرية الممتدة من 18 إلى 60 سنة والمرتكبين لجرائم متنوعة وعائدين كلهم في جرائم مخدرات.

وقد قسم فريق البحث الدراسة إلى أربعة أقسام :

✓ أولاً : الأبعاد الشخصية والبيئية لأفراد العينة في علاقتها بالمخدرات والعود.

✓ ثانياً : السمات الخاصة بالترويج والمروجين.

✓ ثالثاً : أبعاد العود في مجال المخدرات وسبل الحد منه.

✓ رابعاً : الأبعاد التشريعية للمخدرات والعود.

أهم الاستنتاجات والمعطيات المستخلصة من الدراسة والتي تتضمن دلالة مباشرة أو غير مباشرة على مدى تأثير المخدرات في التمتع بحقوق الإنسان:

1/ معطيات عامة :

* المادة المخدرة الأكثر استهلاكاً بين أفراد مجتمع الدراسة هي الحشيش تليها الأقراص المخدرة ثم المواد الأخرى المستنشقة أو المتكوّنة من خليط من الأدوية فمادة الكوكايين الهرويين وأخيراً المواد الطيارة على غرار "الكولفور" وما شابهها.

* أغلب المتعاطين من أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة وينتمون إلى فئة الشباب.

* أهم العوامل التي تدفع الشباب لتعاطي المخدرات من وجهة نظر أفراد العينة، هي مخالطة أصدقاء السوء وسوء استغلال أوقات الفراغ، يلي ذلك غياب الرقابة الأسرية وغياب الانسجام داخلها وعدم معرفة الشباب بأضرار المخدرات والمفاهيم الخاطئة عن المخدرات.

* أن أغلب الأفراد يتأثرون بدرجة كبيرة ببرامج التوعية بمضار المخدرات.

أغلب أفراد العينة صرحوا أن أكثر دافع لتعاطي المخدرات هو الاختلاط برفاق السوء ويأتي وقت الفراغ في المرتبة الثانية كأحد أهم الدوافع ويليه الظروف العائلية ثم الاقتصادية ثم النفسية وتأتي صعوبة إيجاد عمل والبطالة والسفر إلى الخارج.

2/ التأثير على الحقوق الأسرية :

* أغلب أفراد مجتمع الدراسة من غير المتزوجين يليهم الأشخاص المتزوجين ثم المطلقين وهو ما يشير إلى أن مشكلة المخدرات قد يكون لها تأثير سلبي على فرص المدمنين في تكوين أسرة.

3/ التأثير على الحق في التعليم :

* نسبة الأمية في صفوف عينة الدراسة ضعيفة.

وقد اتضح في خلال العديد من الدراسات أن خفض العرض على المخدرات من خلال المكافحة الأمنية لتلك الآفة لم يعد مجديا لوحده دون التركيز على خفض الطلب على المخدرات من خلال رفع المستوى التعليمي ودعم برامج التوعية، وهو الدور الأهم والأجدي في محاربة آفة العصر وانتشارها وتعاطيها.

4/ التأثير على الحق في الصحة :

* تبين من الدراسة أن نسبة من أفراد العينة مصابون بأمراض مزمنة أو خطيرة، وبتشويحات خلقية، وبتشويه ذاتي (Automutilation).

وتجدر الإشارة إلى أن الإصابة بأمراض مزمنة أو خطيرة يمكن أن يكون ناتجا عن طول مدة تعاطي المخدرات ويصبح هذا المعطى ذا دلالة أكبر لاقتترانه بصغر سن المستجوبين.

أغلب أفراد عينة الدراسة لم يخضعوا سابقا إلى العلاج من الإدمان أما الذين سعوا من تلقاء أنفسهم للعلاج رغبة منهم في الإقلاع عن الإدمان فإن نسبتهم ضعيفة.

وبالتالي فإنه على اختلاف الظروف الاقتصادية لأفراد العينة فإن العلاج كاد يكون منعدما.

وقد أكد عدد هام من العينة أن الرغبة في العلاج وحدها لا تكفي، باعتبار أن تكلفة العلاج باهظة جدا وليست في متناول الجميع الأمر الذي يجعل العديد منهم يواصلون استهلاك المخدرات بالرغم من أن لديهم الرغبة في العلاج مؤكدين أنه بالنظر إلى طول مدة استهلاكهم فإن العلاج ضروري بالنسبة لوضعيتهم.

أكدت نسبة من أفراد العينة أن أهم سبب دفعهم إلى العود هو الإدمان في حد ذاته على المواد المخدرة، خاصة في غياب إمكانيات العلاج.

5/ التأثير على الحق في العمل :

* تبين من الدراسة أن من أفراد العينة عاطلين عن العمل، ومنهم عمال يوميين، وآخرون يشتغلون في مهن حرة (أعمال بسيطة وذات دخل متدني لا يفي بالحاجة حسب تعبير العديد منهم)، منهم موظفين.

6/ التأثير على العلاقات الاجتماعية :

أفراد مجتمع الدراسة لهم علاقات ضعيفة بالمجتمع في حين بلغت نسبة الذين لهم علاقات قوية بالمجتمع فيما نسبة الذين لديهم علاقات عدائية بالمجتمع ضعيفة.

7/ التأثير على العلاقات الأسرية :

نسبة من أفراد عينة الدراسة تجمعهم علاقات طيبة مع آبائهم في حين أخرى انقطعت علاقاتهم بأبائهم والذين تتسم علاقات آبائهم بالفتور واللامبالاة والتوتر.

نسبة من أفراد العينة يعتبرون أن دخولهم للسجن لم يغير نظرة العائلة والآخر إليهم وظلوا مقبولين لديهم، في حين اعتبر البعض الآخر أن العائلة والآخر أصبحوا يتعاملون معهم باحتقار ورفض وحذر.

8/ التأثير على الوضعية المادية :

الشريحة الغالبة من أفراد مجتمع الدراسة تلجأ للسلفة لتوفير المال اللازم لشراء المواد المخدرة فيما يلجأ البعض منهم للسرقة يليهم من يلجأ لبيع البعض من ممتلكاته أو ممتلكات أسرته ثم أولئك الذين يلجئون لرهن بعض الأشياء التابعة لهم.

9/ التأثير على حقوق الأطفال :

إن تعاطي نسبة كبيرة من أفراد العينة للمواد المخدرة يعود إلى أكثر من 4 سنوات وهي فترة طويلة جدا حيث أكد عدد كبير منهم أن استهلاكهم للمواد المخدرة يعود إلى أكثر من 10 سنوات وقد صرح عدد منهم أنهم شرعوا في استهلاك المواد المخدرة في سن الحادية عشر والثانية عشر وكان ذلك بدافع التجربة ومحاكاة الأصدقاء إلا أنهم واصلوا الاستهلاك.

تبين من الدراسة أن أغلب أفراد العينة الذين لم يتجاوزوا 20 سنة شرعوا في استهلاك المواد المخدرة منذ أكثر من 4 سنوات أي أنه في تاريخ بداية استهلاكهم للمواد المخدرة كانوا أطفالا ومرافقين لم يتجاوزوا حينها سن 15 سنة.

10/ التأثير على الميولات الإجرامية لدى الشباب :

يؤكد هذا المعطى أهمية فترة المراقبة في ظهور السلوكيات الانحرافية، بما أنها تتميز بتحوّلات فيزيولوجية وبيولوجية ونفسية وعاطفية تجعل الفرد أكثر حساسية وعرضة للانزلاق في مناهات الانحراف ولتعاطي المواد النفسية.

تعاطي الحشيش بانتظام لمدة طويلة قد تقترن به الجرائم التي لا تنطوي على عنف كالنزويير والتزيف والسرقة وتمت ملاحظة في العينة المستجوبة بأن جرائم السرقة تحتل المرتبة الثالثة في نوع الجرائم في العود.

كما أن الشريحة الغالبة للأشخاص الذين يقع استخدامهم من طرف المروجين لتمير المخدرات تتراوح أعمارهم ما بين 25 و30 سنة.

وقد تبين من الدراسة أن أغلبية الأشخاص الذين يستخدمهم المروجون لمساعدتهم على تمرير وتوزيع المخدرات هم من العاطلين عن العمل.

ونستنتج مما سبق :

أن التعاطي الطويل المدى للفئة المستجوبة يجعلها عرضة لمخاطر عدة :

- ترسب الاضطراب العقلي المعروف باسم "الفصام".
- التصعيد إلى تعاطي مخدر أقوى أو التعاطي المتعدد وما يقترن به من أخطار الاضطرابات النفسية المرضية البالغة التعقيد.
- الأمراض المنقولة جنسيا والسيدا.
- الاختلال الدائم في عدد من الوظائف النفسية والعقلية العليا ذات الأهمية المحققة في مواقف العمل المختلفة والمواقف الاجتماعية والحياتية اليومية بصفة عامة.
- إتيان أفعال إجرامية سواء كان ذلك تحت تأثير المخدر نفسه أو تحت تأثير الحرمان من المخدر وبدافع اللهفة للحصول على المخدر واستعادة آثاره النفسية والعضوية.
- الترددي في المهاري الاجتماعية التي يقود إليها الاتصال بعالم الجريمة والاتجار الغير مشروع في المخدرات.

كما تجدر الإشارة أنه تمّ في إطار تنقيح القانون عدد 52 المؤرخ في 18 أبريل 1992 الخاص بالمخدرات اعتماد استراتيجية واقعية وقانونية تتأسس على ضمان التوازن بين اعتبار المستهلك مريضا وفقا للمعيار المعتمدة من قبل منظمة الصحة العالمية وبالتالي تمكينه من آليات الوقاية والعلاج وذلك قبل اكتشاف الجريمة وبعدها من خلال إحداث لجان جهوية تتعهد بتنفيذ ومراقبة النظم العلاجية المتبعة وبين مكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والتشديد في العقوبات مع الإبقاء على مبدأ تجريم الاستهلاك مع اعتماد آليات التعاون الدولي وفقا للصوصك الدولية والإقليمية لاقتفاء أثر الشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية في مجال المخدرات .

حيث تضمن مشروع القانون سياسة وقائية علاجية لفائدة المستهلك مقابل سياسة عقابية مشددة بالنسبة لمقترفي جرائم الإتجار غير المشروع في المخدرات من توريد وتهريب وزراعة وغيرها من الجرائم الخطيرة وذلك لغاية حماية الأفراد من الآثار الوخيمة التي تخلفها المواد المخدرة على جميع حقوق الإنسان المدنية والاجتماعية.